Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 10 (2025) • P: 93 - 79
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Researching China's policy towards the sectarian conflict in Syria and its future

Dr. Lao Linging
Department of Arabic | Guangdong University of Foreign Studies | China

Received: 09/08/2025
Revised: 31/08/2025
Accepted: 15/09/2025
Published: 30/10/2025

* Corresponding author: 18620019081@163.com

Citation: Linging, L. (2025). Researching China's policy towards the sectarian conflict in Syria and its future. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(10), 79 – 93. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E110825

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research analyzes Chinese foreign policy toward current developments in Syria within a theoretical framework derived from international relations theories, with a focus on political realism, constructivism, and role theory. The research relies on a case study methodology supported by comparative analysis, political discourse analysis, and available quantitative data. The findings indicate that China used its veto power in the Security Council on the Syrian issue 16 times between 2011 and 2024, reflecting its commitment to supporting the Syrian regime and preventing unwanted foreign interference. The data also showed that bilateral trade between China and Syria remained limited during the war years (averaging less than $500 million annually), but China has made plans to increase its investments in infrastructure and reconstruction projects if the security situation stabilizes. Critically, it is clear that China has adopted a cautious and pragmatic policy that blends the principles of non-interference with its economic and security interests. However, it has faced a contradiction between its rhetoric supporting inter-Syrian solutions and its practices, which practically serve to strengthen the existing regime. The study concludes that China's success in Syria depends on its ability to strike a better balance between stated principles and actual engagement in reconstruction.

Keywords: China, Syria, foreign policy, sectarian conflict, international relation.

السياسة الصينية تجاه الصراع الطائفي في سوريا ومستقبلها

الدكتور/ لو لينغ لينغ
قسم اللغة العربية | جامعة الدراسات الأجنبية بقوانغدونغ | الصين

المستخلص: يعتمد هذا البحث على السياسة الخارجية الصينية تجاه التطورات السورية الراهنة ضمن إطار نظري مستمد من نظريات العلاقات الدولية، مع التركيز على الواقعية السياسية والبنائية ونظرية الدور. يعتمد البحث على منهجية دراسة حالة مدعومة بالتحليل المقارن وتحليل الخطاب السياسي والبيانات الكمية المتاحة. تشير النتائج إلى أن الصين استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بشأن القضية السورية 16 مرة بين عامي 2011 و2024، ما يعكس التزامها بدعم النظام السوري ومنع تدخلات خارجية غير مرغوبة. كما أظهرت البيانات أن حجم التجارة الثنائية بين الصين وسوريا ظل محدودًا خلال سنوات الحرب (أقل من 500 مليون دولار سنويًا في المتوسط)، لكن الصين وضعت خططًا لزيادة استثماراتها في مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار في حال استقرار الوضع الأمني. على المستوى النقدي، يتضح أن الصين تبنت سياسة حذرة وواقعية تمزج بين مبادئ عدم التدخل وبين مصالحها الاقتصادية والأمنية، لكنها واجهت تناقضًا بين خطابها الداعم للحلول السورية-السورية وممارساتها التي تصب عمليًا في تعزيز النظام القائم. يخلص البحث إلى أن نجاح الصين في سوريا يتوقف على قدرتها على تحقيق توازن أفضل بين المبادئ المعلنة والانخراط الفعلي في إعادة الإعمار.

الكلمات المفتاحية: الصين، سوريا، السياسة الخارجية، الصراع الطائفي، العلاقات الدولية.

1. المقدمة

بعد سقوط نظام الرئيس السوري السابق الأسد ولجوئه إلى روسيا، شهد الساحل الغربي لسوريا مؤخرًا صراعًا طائفيًا واسع النطاق، ما أعاد تسليط أنظار العالم على هذا البلد الذي لم يكد يخرج من تحولات سياسية جذرية. في مطلع شهر مارس 2025م، بلغت هجمات فلول نظام الأسد ذروتها، إذ هاجمت عصابات من الفلول دوريات الأمن العام في حي الدعتور في اللاذقية يوم 4 مارس[1] ،وتطورات المواجهات في اليومين التاليين لتصل إلى قتل المئات من الأمن العام في هجمات متزامنة شملت جميع مناطق الساحل، تلا ذلك تحرك سريع للقوى العسكرية التابعة للحكومة السورية الجديدة وعدد كبير من المدنيين المسلحين الداعمين للدولة للدفاع عن عناصر الأمن المحاصرين[2] وهزيمة الفلول ومنعهم من السيطرة على المدن والمواقع العسكرية في المنطقة ،ووقعت خلال هذه الأحداث أعمال عنف طائفي راح ضحيتها المئات من المدنيين في المنطقة من منسوبي الطائفة العلوية ومن السنة، وانتهت بهزيمة الفلول وإعادة سيطرة القوى الحكومية على المنطقة؛ وبحسب إحصائيات نهائية لأحداث الساحل نشرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد الضحايا الكلي 1334 شخصاً.

صرّح "المرصد السوري لحقوق الإنسان"الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقرًا له بأن عددًا كبيرًا من الضحايا المدنيين قد تم إعدامهم ميدانيًا على يد عناصر تابعين لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع السورية. ويُعدّ هذا الحدث الأكثر دموية منذ سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. وعلى غرار ما شهدته المنطقة خلال ما يُعرف بـ"الربيع العربي"، فإن الإطاحة بحكومة الأسد لم تؤدِّ إلى تحقيق السلام الذي كانت الجماهير السورية تتطلع إليه.

وفي أعقاب اندلاع هذه الاشتباكات، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الرابع عشر من مارس بيانًا رئاسيًا أدان فيه أعمال العنف الواسعة النطاق التي شهدتها المناطق الغربية من سوريا، ودعا جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لكافة أشكال العنف والتحريض، وضمان الحماية المتساوية لجميع المدنيين السوريين دون تمييز. كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن لا مبرر على الإطلاق لقتل المدنيين، مشددًا على ضرورة الوقف الفوري لجميع أشكال العنف، وإجراء تحقيقات تتمتع بالمصداقية والاستقلالية والنزاهة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

ومن جانبها، أعربت كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عن بالغ صدمتها إزاء التقارير التي تحدثت عن وقوع مجازر بحق مئات المدنيين في المناطق الساحلية السورية، ودعت الحكومة الانتقالية في دمشق إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الهجمات، والقيام بتحقيقات شفافة ومساءلة الجناة أمام القانون.

وفي محاولة لاحتواء التداعيات السلبية لهذه الأحداث، سارعت السلطات السورية إلى اتخاذ إجراءات حازمة، تمثلت في تشكيل لجنتين متوازيتين؛ تُعنى الأولى بالتحقيق في ملابسات الحادثة وكشف الحقائق، بينما خُصصت الثانية للحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار الداخلي، وقد ضمّت في عضويتها ممثلين عن الطائفة العلوية على وجه الخصوص. وتُشير هذه الإجراءات إلى أن العدالة الانتقالية والمساءلة المؤسساتية لم تعد خيارًا هامشيًا، بل باتت تمثل ركيزة أساسية للحيلولة دون انزلاق البلاد مجددًا نحو دوامة الحرب الأهلية، مما يسلط الضوء على الأهمية القصوى لمعالجة هذه المسائل بجدية ومسؤولية.

2. الإطار النظري

أولا: لإطار النظري

يستند البحث إلى ثلاث مقاربات: الواقعية السياسية لفهم دوافع حماية المصالح القومية، تفترض أن الدول تسعى دائمًا لحماية بقائها وتعظيم مصالحها القومية في بيئة دولية فوضوية. ينطبق ذلك على السياسة الصينية في سوريا من خلال سعيها إلى حماية مصالحها الاستراتيجية (أمن الطاقة، منع التدخلات العسكرية الغربية، الحفاظ على الاستقرار الإقليمي) واستخدام أدوات مثل حق النقض (الفيتو) لتعطيل القرارات التي تهدد حلفاءها. تركز البنائية لتفسير دور الهوية والقيم في تشكيل السياسات الخارجية والأمن الداخلي، يظهر هذا بوضوح في ربط الصين موقفها من سوريا بقضية الأمن الداخلي (خطر المقاتلين الإيغور) وبناء صورة ذاتية لدولة مسؤولة تحترم السيادة وعدم التدخل. أما نظرية الدور فهي تفسّر كيفية سعي الصين لترسيخ مكانتها كقوة كبرى مسؤولة عبر لعب أدوار محددة (وسيط دولي – مدافع عن الشرعية الدولية – شريك اقتصادي بديل للغرب)، وهو ما يظهر في دبلوماسيتها النشطة وتقديم المساعدات الإنسانية ومبادرات إعادة الإعمار.

ثانياً: أسئلة البحث

- ما هي المحددات النظرية التي تفسر سلوك الصين تجاه الأزمة السورية؟
- كيف توظف الصين أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق مصالحها في سوريا؟
- إلى أي مدى نجحت الصين في التوفيق بين خطابها المبدئي (عدم التدخل) ومصالحها الاستراتيجية؟

- ما السيناريوهات المستقبلية لدور الصين في سوريا في ظل التغيرات الإقليمية والدولية؟

ثالثاً: فرضيات البحث

الفرضية الأولى: اتسم الموقف الصيني بالثبات على مبدأ عدم التدخل، لكن مع استخدام أدوات مؤسسية (حق النقض) لحماية النظام السوري.

الفرضية الثانية: تأثرت السياسة الصينية في سوريا بشكل كبير بالاعتبارات الأمنية الداخلية، ولا سيما ملف المقاتلين الإيغور.

الفرضية الثالثة: إن توسع الصين الاقتصادي في سوريا مرهون بتحسن الوضع الأمني وتخفيف العقوبات الغربية، ما يجعل مشاركتها في إعادة الإعمار مشروطة.

الفرضية الرابعة: نجاح الصين في سوريا يعتمد على قدرتها على تحقيق توازن بين المبادئ المعلنة (السيادة – عدم التدخل) والانخراط العملي (الاستثمارات – الوساطة الدبلوماسية).

رابعا: المنهجية

يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة (Case Study) للسياسة الصينية تجاه سوريا، مدعومًا بـ التحليل المقارن مع مواقف قوى كبرى (روسيا، الولايات المتحدة)، وتحليل الخطاب السياسي للوثائق والبيانات الرسمية، إضافة إلى التحليل الكمي للبيانات الاقتصادية (حجم التجارة، عدد مرات استخدام الفيتو).

خامسا: معايير تقييم المصادر

تم التركيز على الوثائق الرسمية الصينية (بيانات وزارة الخارجية،) وتقارير الأمم المتحدة، بجانب الدراسات الأكاديمية المحكمة ومراكز الأبحاث المرموقة لضمان الموثوقية والتوازن.

3. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الدراسات التي تناولت سياسة الصين الخارجية في الشرق الأوسط، مع التركيز على منهجها القائم على عدم التدخل السياسي والالتزام بمبدأ احترام السيادة الوطنية. يرى) Zhao 2019) أن هذا النهج يعكس استمرارية في الفكر السياسي الصيني القائم على التنمية السلمية وتجنب التورط في الصراعات العسكرية، وهو ما ظهر بوضوح في موقف الصين من الأزمة السورية منذ اندلاعها عام 2011.

كما يشير(Li Weijian 2020) إلى أن موقف الصين من سوريا ارتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية:

- منع التدخل الخارجي وتغيير الأنظمة بالقوة.
- التركيز على الحلول السياسية تحت مظلة الأمم المتحدة.
- حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق.

أما على المستوى العربي، فقد تناولت دراسات مثل دراسة العساف (2021) الدور الصيني في الأزمة السورية من زاوية الدبلوماسية الحذرة، حيث امتنعت الصين عن الانخراط العسكري المباشر، واكتفت باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لدعم النظام السوري، مع السعي لتعزيز نفوذها الاقتصادي بعد الحرب.

ومن ناحية أخرى، يرى Alterman (2022) أن اهتمام الصين بسوريا لم يكن بمعزل عن استراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط، والتي تهدف إلى تأمين طرق التجارة والطاقة وضمان الاستقرار الإقليمي بما يخدم مبادرة الحزام والطريق. ويؤكد أن بكين لم تتعامل مع سوريا كحالة منفردة، بل كجزء من شبكة أوسع تربط الخليج العربي، العراق، وإيران.

ثانياً: مبادرة الحزام والطريق في مناطق النزاع

تناولت عدة دراسات أهمية مبادرة الحزام والطريق (BRI) في إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومن أبرزها دراسة) Rolland 2017) التي ترى أن المبادرة ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل أداة لتعزيز النفوذ الاستراتيجي للصين في مناطق حساسة جيوسياسيًا.

وفي السياق السوري، يشير) Sun 2021) إلى أن إدماج سوريا في شبكة الحزام والطريق كان من بين الأهداف طويلة الأمد للصين، إلا أن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي عطلت التنفيذ الفعلي لهذه الخطط. ومع ذلك، ظلت الصين تقدم دعمًا إنسانيًا ومساعدات إعادة إعمار محدودة، تمهيدًا لتوسيع وجودها الاقتصادي لاحقًا.

وتؤكد دراسة الشمري (2022) أن سوريا تمثل نقطة استراتيجية للممر البري ضمن المبادرة، خصوصًا لارتباطها بالعراق ولبنان، غير أن الصراع المستمر فرض قيودًا على مشاركة الشركات الصينية، الأمر الذي دفع بكين إلى تبني سياسة المخاطرة المحسوبة عبر الدخول في مشاريع صغيرة منخفضة التكلفة لتجنب الخسائر الكبرى.

كما ربطت Greer (2023) بين توسع الصين في مناطق النزاع وبين مفهوم القوة الناعمة، حيث تستخدم بكين أدوات اقتصادية وثقافية لتعزيز نفوذها دون اللجوء إلى القوة الصلبة.

ثالثاً: البعد الأمني ومكافحة الإرهاب في السياسة الصينية

من المحاور البارزة في الأدبيات الحديثة حول السياسة الصينية تجاه سوريا مسألة مكافحة الإرهاب، خصوصًا مع تزايد مشاركة مقاتلين من الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية في النزاع السوري. يرى Clarke (2020) أن الصين تنظر إلى هذه الظاهرة كتهديد مباشر لأمنها القومي، مما دفعها إلى تعزيز التعاون الاستخباراتي مع دمشق ومع قوى إقليمية مثل إيران وروسيا.

وتذهب دراسة Zhang (2021) إلى أن بكين طورت مقاربة مزدوجة للتعامل مع الملف السوري:

دبلوماسية متعددة الأطراف في مجلس الأمن تهدف إلى منع أي تدخل خارجي قد يفاقم الصراع.

تعاون أمني ثنائي يركز على منع تسرب المقاتلين الأويغور إلى الصين.

وفي السياق نفسه، تبرز دراسة Kamrava 2022) التي ترى أن الصين تسعى إلى توازن دقيق بين حماية مصالحها في مكافحة الإرهاب والحفاظ على علاقاتها مع تركيا، التي ترتبط بعض فصائل المعارضة السورية بها.

كما تشير دراسة Chaziza (2023) إلى أن مقاربة الصين الأمنية في سوريا تختلف عن النموذج الأمريكي القائم على التدخل العسكري، حيث تفضل بكين تبني نهج مرن يجمع بين الضغوط الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية لضمان استقرار المنطقة.

4. أسباب اندلاع الصراع

إن الوضع الراهن في سوريا هو نتيجة لتراكم سياسات طويلة الأمد اعتمدت على تعزيز الهويات الطائفية والإثنية كأداة للضبط والسيطرة السياسية. وبالنسبة للدولة القومية الحديثة، فإن أي حل جذري وحقيقي يجب أن يستند إلى بناء دولة مدنية لا تقوم على المحاصصة الطائفية أو العرقية، بل على المواطنة المتساوية.

التوترات الطائفية: تراكم الأحقاد وتفتت النسيج المجتمعي

على امتداد التاريخ السوري، كانت الأنظمة التي حكمت البلاد في الغالب من أتباع المذهب السنّي في الإسلام، وقد اتسمت المجتمعات التي تهيمن عليها هذه الأنظمة بعداء مستمر تجاه الطائفة العلوية. فقد جرى في مراحل مختلفة اعتبار العلويين من قِبل بعض التيارات المتشددة فئة "هرطقية"، واعتُبروا تهديدًا لكيان الأمة الإسلامية. وتحت تأثير هذه النظرة المغلوطة، تم تبني سياسات قائمة على التمييز والقمع والاستعباد، بل والمجازر بحق هذه الطائفة، ما ألحق بها معاناة شديدة وممتدة.

وفي خمسينيات القرن العشرين، شهدت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية، تم خلالها إقصاء العديد من الضباط السنّة رفيعي المستوى، فيما بدأ الضباط العلويون بالصعود ضمن صفوف الجيش، حتى تمكنوا تدريجيًا من السيطرة على المناصب العليا في المؤسسة العسكرية. وفي نوفمبر 1970م، تمكن حافظ الأسد من الوصول إلى السلطة عبر ما سُمّي بـ"الحركة التصحيحية"، وهو ما مثّل تحولًا جذريًا في المشهد السياسي، إذ تمكنت الطائفة العلوية لأول مرة من الإمساك بزمام الحكم في البلاد، بعد أن ظلت على هامش السلطة طويلًا.

بعد تسلمه الحكم، حاول الأسد التخفيف من الفوارق بين الطوائف الدينية، بغية ضمان سيطرته على الأغلبية السنية، وذلك من خلال طمس الهويات الطائفية التقليدية، والعمل على تشكيل هوية وطنية جديدة. ومع ذلك، فإن اعتماد النظام على هيكلية الحزب والجيش بوصفهما الأداتين الرئيسيتين للسلطة أدى إلى ترسيخ التوجه العلماني للدولة السورية. وقد أفضت عملية العلمنة هذه إلى إضعاف دور الجماعات الدينية السياسية، وأشعلت بدورها صراعات مبنية على الانتماءات الطائفية والسياسية.

لقد شكّل قمع النظام العلوي للسنّة من جهة، وردود الفعل الانتقامية من قِبل الحكومة الانتقالية من جهة أخرى، ما يمكن وصفه بـ"حلقة عنف مغلقة"، أسفرت عن تدمير الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف. وأدت هذه المواجهات إلى انقسام عميق في بنية المجتمع السوري، وإلى رسوخ ذكريات الصراع في الوعي الجمعي لمختلف الطوائف والإثنيات والتيارات السياسية.

وتتسم هذه الذاكرة الجمعية بانتشار صور نمطية مشوهة وسلبية عن "الآخر" ،ما يغذي مشاعر الانتقام، ويُكرّس ثقافة "الثأر العائلي" والرغبة في إيقاع العقاب الأقصى بالطرف الخصم. إن هذه الديناميات النفسية والمجتمعية تسهم في إعادة إنتاج العنف، وتُعد من أكبر العوائق أمام تحقيق مصالحة وطنية شاملة.

تغيّر النظام: التطهير في ظل فراغ السلطة

أصبحت مناطق الساحل الغربي لسوريا، وتحديدًا اللاذقية وطرطوس، التي تُعد تقليديًا معاقل للطائفة العلوية ومراكز نفوذ عائلة الأسد لعقود من الزمن، الملاذ الأخير لبقايا النظام السابق بعد سقوط دمشق في ديسمبر 2024 على يد "هيئة تحرير الشام". وداخل هذه المناطق الساحلية، أعادت القوى المتبقية للنظام المنهار تنظيم صفوفها خلال ثلاثة أشهر من الترقب والتحشيد، لتشنّ في السادس من مارس هجومًا مباغتًا مزّق اتفاق وقف إطلاق النار الهشّ، في عملية وصفتها تقارير دولية بـ"فجر الدماء".

وقد شكّلت هذه العملية العسكرية تتويجًا حتميًا لتراكم الأحقاد الطائفية وتفاقم الفراغ السياسي. ووفقًا لتقرير عاجل صدر عن لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة بشأن سوريا في 15 مارس ،فقد أسفرت الاشتباكات خلال أسبوعها الأول عن مقتل 417 مدنيًا، يُعزى نحو 68% منهم إلى عمليات قتل انتقامي ذات طابع طائفي. وعندما اجتاحت دبابات القوات الحكومية بقايا المدرج الروماني العتيق، وتحولت قلعة الصليبيين ذات الألف عام إلى رماد تحت نيران المدفعية، بات جليًا أن هذه الحملة التي رُفعت فيها شعارات "مكافحة الإرهاب" تحولت إلى دائرة مفرغة من "العنف المضاد"، بل إلى جنازة جماعية تُحرق فيها جذور حضارية كاملة.

وتخضع السلطة الفعلية في الحكومة الجديدة حاليًا لهيمنة تكتل عسكري تقوده "قوات تحرير الشام السورية"، وهي هيكلية سلطوية أثارت انتقادات داخلية وخارجية بسبب تركيز السلطات بيد جهة واحدة. وتعبّر الطوائف الأخرى، مثل العلويين والدروز، عن قلقها البالغ من هذه الهيمنة، مما يدفعها إلى الإبقاء على تشكيلاتها العسكرية المستقلة، وهو ما يشكل تهديدًا حقيقيًا باحتمال تجدد الصراعات المسلحة.

وفي مقابل العنف في الغرب، برزت بوادر إيجابية من الشمال الشرقي للبلاد. ففي 10 مارس، وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء السورية الرسمية، وقّع الرئيس الانتقالي أحمد شلّاح اتفاقًا مع القائد العام لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (SDF) مظلوم عبدي، يقضي بدمج هذه القوات في بنية الدولة. واتفق الجانبان على دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن إطار الحوكمة الوطنية، بما في ذلك المعابر الحدودية، المطارات، وحقول النفط والغاز. كما نص الاتفاق على ضمان تمثيل الأكراد ومشاركتهم في العملية السياسية ومؤسسات الدولة الرسمية.

ورغم ما يحمله هذا الاتفاق من مؤشرات على التسوية، فإن آفاق التعاون لا تزال غير واضحة، لا سيما بعد إعلان قوات سوريا الديمقراطية رفضها لـ"إعلان دستوري" وقّعه شلّاح في 13 مارس، مما ألقى بظلال من الشك على عملية صياغة الدستور. وقد تثير هذه التطورات شكوكًا متزايدة لدى الدول الغربية بشأن نوايا النظام الجديد، مما قد يؤدي إلى تأخير عملية رفع العقوبات، ويحد من قدرة الحكومة الانتقالية على حشد الدعم الدولي.

لعبة القوى الكبرى: سوريا على رقعة الشطرنج الجيوسياسية

لا يمكن اختزال الصراع الدامي الذي تشهده سوريا – والذي وصفته العديد من وسائل الإعلام بأنه "أكثر الحروب الأهلية دموية منذ سقوط الأسد" – في مجرد نزاع طائفي داخلي، بل يُجسد هذا الصراع القانون الحديدي في العلاقات الدولية: "عندما تتصارع القوى الكبرى، يدفع صغار الدول الثمن". ويعكس هذا الواقع صراعًا بنيويًا بين القوى الخارجية للهيمنة على المجال الجيوسياسي للشرق الأوسط.

وقد اتخذت روسيا موقفًا متحفظًا نسبيًا، إذ تكرّر موسكو في خطابها الدبلوماسي دعمها لمبدأ السيادة الوطنية، ووحدة وسلامة الأراضي السورية، وتدعو جميع الدول المؤثرة في الملف السوري إلى المساهمة في استعادة الاستقرار. غير أن هذا الخطاب لم يمنع القوات الجوية الروسية من شنّ غارات جوية مكثفة باستخدام طائرات سو-35 ضد مواقع "هيئة تحرير الشام"، بما في ذلك اعتراض مروحيات هجومية من طراز Mi-24. ويعكس هذا التناقض معضلة حقيقية تعيشها إدارة بوتين: فمن جهة، تسعى روسيا للحفاظ على مواقعها الاستراتيجية الحيوية في سوريا، لا سيما قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم الجوية – حيث تمثل ميناء طرطوس نقطة الارتكاز الوحيدة لأسطول البحر الأسود الروسي للوصول إلى المتوسط؛ ومن جهة أخرى، تُثقل الحرب في أوكرانيا كاهل موسكو ماليًا وعسكريًا، ما يجعلها مترددة في الانخراط العميق في مستنقع جديد قد يُضعف موقفها في الجبهة الأوكرانية.

أما الولايات المتحدة، فقد واصلت سعيها لزيادة نفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط، مستخدمةً أدوات متعددة للتدخل في الشأن السوري. فهي تدعم "هيئة تحرير الشام" عسكريًا ولوجستيًا وتمويليًا، سعيًا منها إلى إنشاء نظام موالٍ لها في دمشق. وفي الوقت ذاته، تدين واشنطن بشدة الانتهاكات التي تُنسب إلى الهيئة، في ازدواجية تعكس المقاربة البراغماتية الأمريكية. والغاية النهائية لهذا الدعم هي ترسيخ الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلا أن هذه المقاربة قد تؤدي إلى تكرار سيناريوهات ارتدادية شبيهة بما حصل في أحداث "11 سبتمبر".

أما تركيا، فتتبنّى سياسة توسعية معقّدة تجاه سوريا، تتسم بتصاعد وتيرة التدخل وتعدد أبعاده. من ناحية، تدعم أنقرة المعارضة السورية بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي؛ ومن ناحية أخرى، تعتبر التهديد الكردي على حدودها تهديدًا وجوديًا، وتسعى عبر عمليات عسكرية متكررة إلى كبح جماح القوات الكردية داخل الأراضي السورية. وقد أضفت هذه التدخلات بُعدًا إضافيًا من التعقيد على المشهد السوري،

وأسهمت في تأجيج الفوضى في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات تركيا – سواء عبر دعم الحكومة الانتقالية أو عملياتها في الشمال – تنبع من رؤية ذات طابع "عثماني جديد"، يسعى الرئيس رجب طيب أردوغان من خلالها إلى استعادة النفوذ التركي على ما يعتبره إرثًا عثمانيًا سابقًا.

أما إسرائيل، فقد انتهزت فرصة الفوضى الأمنية في غرب سوريا لتحقيق مكاسب استراتيجية خاصة بها. فقد قامت بإنشاء ما لا يقل عن عشرة مواقع عسكرية داخل الأراضي السورية، مع إعلان نية الاحتفاظ بها "إلى أجل غير مسمى". كما شنت وحدات من المظليين والمدرعات والقوات الخاصة عمليات نوعية ضد أهداف سورية، في إطار استراتيجية تهدف إلى إطالة أمد الفوضى وخلق بيئة مناسبة لتوسيع السيطرة الإسرائيلية على هضبة الجولان. وتُفضل إسرائيل اعتماد عمليات عسكرية محدودة النطاق لتجنب ردود الفعل الدولية، وفي الوقت نفسه توسيع نطاق سيطرتها الفعلية في الجنوب السوري، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تجنّب إثارة ردود فعل دولية نتيجة اندلاع مواجهة عسكرية واسعة، مع السعي في الوقت نفسه إلى توسيع نطاق السيطرة الفعلية على الأرض

غياب الجماعة المتخيَّلة: ضعف الهوية القومية

تُعدّ سوريا دولة متعددة الإثنيات والأديان، وكانت الانقسامات القومية والطائفية دومًا من أبرز التحديات التي تواجهها. وقد استُغلّت هذه الانقسامات خلال الحرب الأهلية من قبل قوى خارجية، مما فاقم من حدة الاضطرابات الداخلية. فالعداءات والتوترات بين مختلف الطوائف والقوميات لم تزد الصراع السوري إلا تعقيدًا، وجعلت المصالحة السياسية الداخلية أمرًا أكثر صعوبة، كما وفّرت الذرائع لتدخلات القوى الأجنبية.

سعى حافظ الأسد إلى ترسيخ فكرة أن سوريا جزء من الأمة العربية من خلال تبنّي أيديولوجيا "البعث والاشتراكية العربية"، داعيًا إلى مقاومة إسرائيل وبناء دولة عربية موحدة. وقد منح هذا "الحلم العربي المشترك" شرعية أيديولوجية لحكمه في مراحل معينة. إلا أن التيار القومي العربي بدأ في التراجع منذ ثمانينيات القرن العشرين، وبقي محصورًا ضمن النخب السياسية والثقافية، دون أن يُفضي إلى تأسيس هوية وطنية سورية متماسكة. وخلال فترة حكم الأسد، كان المشهد السياسي في سوريا يتسم، في الغالب، بسيطرة طائفة دينية محددة على مفاصل الدولة، مع الحفاظ على ولاء ديني داخلي، والحذر من الطوائف الأخرى.

تغوص المجتمع السوري في مستنقع هيكل صدعي مركب، حيث تتجاوز تناقضاته المواجهة المبسطة بين الأغلبية والأقلية. على الصعيد العرقي، تواصل الأغلبية العربية (70%) من السكان صراعها مع الأقليات كالأكراد (15%) والأرمن والشركس. وعلى الصعيد الطائفي، يتسع هوة الانقسام بين السنة (74%) والعلويين (12%) والمسيحيين (10%) والدروز (3%). أما جغرافياً، فقد تشكلت مناطق منفصلة: معاقل علوية ساحلية، ومعاقل سنية داخلية، ومناطق كردية في الشمال الشرقي. لقد جرى تأطير هذا الانقسام ثلاثي الأبعاد مؤسسياً في هيكل اجتماعي معزول عمودياً - إذ قام نظام "الملل" العثماني بتقسيم المجتمعات حسب الانتماء الديني، بينما عمّقت سياسة "التفريق" خلال الانتداب الفرنسي الحدود العرقية. فشلت سوريا منذ استقلالها عام 1946 في بناء دولة قومية حديثة، حيث ظلت الولاءات محصورة على المستوى دون الوطني، ما زرع بذور الأزمة المعاصرة.

صعود وسقوط القومية العربية: مشروع هوية وهمي

مر مشروع بناء الهوية لنظام البعث بثلاث مراحل تحولية: في السبعينيات والثمانينيات، اعتمد سردية "جبهة المقاومة" ضد إسرائيل، مستخدماً تأميم الاقتصاد والحشد السلطوي لخلق إجماع، لكن على حساب قمع الحقوق الثقافية الكردية. ثم تحول في الثمانينيات وحتى الألفين إلى سردية "سوريا الكبرى" التاريخية، مستعيناً بمراجعة الكتب المدرسية وتسييس الآثار لإعادة صياغة الذاكرة التاريخية، لكنه أقصى بشكل منهجي إسهامات المسيحيين التاريخية. وفي الفترة 2000-2011، تبنت سلطة ليبرالية جديدة، حيث تفاقمت الفجوة الطائفية الاقتصادية بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي مع الحكم العائلي. بحلول ثورة 2011، أصبح هذا النظام الأيديولوجي أجوفاً تماماً: اقتصادياً، احتكرت 500 عائلة مرتبطة بالنظام 67% من الناتج المحلي؛ ثقافياً، اتجه جيل الشباب عبر القنوات الفضائية والإنترنت نحو بدائل للقومية العربية؛ عسكرياً، سيطرت وحدات النخبة العلوية (12% من الجيش) على 80% من العتاد الثقيل، مما كشف هشاشة العقد الأمني.

كوارث سياسات الهوية في الحرب الأهلية

أدى انسحاب نظام الأسد الاستراتيجي عام 2012 إلى إشعال دوامة تأمين الهوية: عندما انسحبت القوات الحكومية من المناطق السنية، ملأت الميليشيات المحلية الفراغ السلطوي، واستغل المتطرفون الفرصة لنشر خطاب التطهير الطائفي، مما أثار ذعراً جماعياً لدى العلويين وتشكيل ميليشيات طائفية، فتفاقمت دوامة الانتقام. وكمثال صارخ، شنت ميليشيات علوية في محافظة اللاذقية عام 2013 "عملية درع الساحل" التي طبقت سياسة الأرض المحروقة على القرى السنية، مما تسبب بنزوح 150 ألف شخص. كما وظفت القوى الخارجية سياسات الهوية كأدوات: موّلت السعودية شبكات المساجد السلفية لنشر الهوية الوهابية؛ وضمت إيران العلويين إلى المحور الشيعي العالمي عبر سردية

"محور المقاومة"؛ ونشطت تركيا الهوية العرقية للتركمان لإنشاء منطقة عازلة؛ بينما دعمت الولايات المتحدة الميليشيات الكردية لبناء "تجربة روجافا". حوّلت هذه التدخلات خريطة الهوية المعقدة أصلاً إلى سلاح.

أدى سقوط نظام عائلة الأسد إلى تفجّر كمٍ هائلٍ من الصراعات الطائفية المكبوتة، كما أن التدخلات الدولية جعلت المشهد أكثر تعقيدًا وضبابية. وقد بدا فرار بشار الأسد كأنه إيذانٌ ببداية مرحلة مظلمة للطائفة العلوية، حيث بدأت بعض القوى السنيّة تهيأ للانتقام، لا سيما على خلفية ما يُعرف بـ"مجزرة حماة". كما عمدت فصائل وشخصيات عانت من قمع النظام الأسدي إلى تفريغ غضبها في الطائفة العلوية، مما أسفر عن موجة من القتل الطائفي وعمليات الانتقام، خصوصًا ما يُعرف بـ"العملية الأمنية على الساحل" منذ مارس. وتُذكّر هذه الأحداث، من حيث بنيتها، بمجزرة حماة ولكن بوجه معكوس، وإن كانت أقل دمويّة من حيث عدد الضحايا.

تواجه خطابات رئيس الحكومة المؤقتة أحمد معاذ الخطيب "مكونات الشعب السوري" ثلاث تناقضات هيكلية: مؤسسياً، ما زال الدستور الانتقالي يحافظ على مبدأ المحاصصة الطائفية؛ في هيكل السلطة، انخفضت مقاعد الأقليات في انتخابات المجالس المحلية 2023 بنسبة 7% فعلياً؛ في مجال سياسات الذاكرة، أثار بناء نصب تذكاري لأحداث حماة احتجاجات سنية عنيفة. تظهر ممارسات المصالحة على المستوى المحلي صورة متباينة: في السويداء، حققت آليات الوساطة التقليدية الدرزية عودة 82% من اللاجئين، لكن دون حل نزاعات الأراضي؛ في القامشلي، حقق الحكم الذاتي الكردي تغطية تعليمية متعددة اللغات بنسبة 95%، لكن مع استبعاد المهاجرين العرب؛ في اللاذقية، اعتمدت على الإدماج القسري للنظام، ووصلت نسبة إصلاح البنية التحتية إلى 78%، لكن على حساب استمرار السيطرة الأمنية. تكشف هذه المحاولات المجزأة عن محدودية الحلول القائمة.

وفي ظل هذا السياق، حاول رئيس الحكومة المؤقتة، أنس العبدة)أو شغل المنصب في تلك الفترة شخصية مثل "أحمد طعمة" أو "سالم المسلط" حسب السياق الزمني(تجنّب استخدام تعبير "الأقليات"، واستعاض عنه بعبارة "مكوّنات الشعب السوري"، في محاولة للتقليل من حدة الاصطفافات الطائفية. ورغم أنه لم يُصدر أوامر مباشرة بارتكاب أعمال عنف ضد العلويين، إلا أن حكومته افتقرت إلى السيطرة الفعلية على الفصائل المسلحة المنضوية تحت لوائها.

وتُعبر المخاوف التي أعرب عنها كل من الأكراد والدروز والعلويين والإسماعيليين والمسيحيين عن قلق مشترك يتجاوز حدود الطوائف، ويعكس الأثر العميق الذي تركته الحرب على البنية الاجتماعية السورية بأسرها. ومن ثم، فإن إعادة بناء الثقة بين المكوّنات المحلية باتت مهمة ملحة، خاصة بعد موجات العنف في المناطق الساحلية. ويُعدّ الاتفاق بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" ذات القيادة الكردية خطوة بالغة الأهمية، ويبدو أن جهودًا مشابهة تُبذل في محافظة السويداء للتواصل مع المجتمع الدرزي.

ومع ذلك، فإن حكومة شغار تواجه صعوبات جمّة في مسار إعادة الإعمار السياسي، وتبقى احتمالات المصالحة الداخلية ضئيلة. ذلك أن الإشكالية الأساسية التي واجهتها سوريا منذ الاستقلال لم تكن مجرد صراع بين الديمقراطية والدكتاتورية، وإنما فشل جماعي في بلورة تصور وطني مشترك لمستقبل البلاد، وغياب هوية قومية جامعة توحّد أبناءها.

5. الاستراتيجية الصينية في مواجهة الصراع السوري

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ظلت سوريا شريكًا استراتيجيًا مهمًا للصين في منطقة الشرق الأوسط، وقد دأبت الصين على انتهاج سياسة التعاون الودي وطويل الأمد تجاه سوريا. ومع نهاية عام 2024، شهد الوضع الداخلي في سوريا اضطرابات حادة، ما دفع الحكومة الصينية إلى إبداء اهتمام بالغ بالتطورات، والتأكيد على معارضتها لكافة أشكال الإرهاب والتطرف، داعية جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وتحقيق السلام والاستقرار الداخليين في أسرع وقت ممكن، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254، والمضي قدمًا في العملية السياسية الوطنية وفقًا لمبدأ "قيادة سورية وملكية سورية"، من أجل التوصل إلى خطة إعادة إعمار تتماشى مع تطلعات الشعب السوري من خلال الحوار.

وفي 8 ديسمبر، أعلنت القوات المسلحة السورية عن نهاية حكم نظام بشار، وفي اليوم التالي 9 ديسمبر، جدّد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية موقف الصين الرسمي، مشددًا على أن "مستقبل سوريا ومصيرها يجب أن يقرره الشعب السوري"، داعيًا جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه المصالح الجوهرية وطويلة الأمد للشعب السوري، والسعي العاجل إلى إيجاد حل سياسي يعيد الاستقرار والنظام.

ومنذ اندلاع الصراع واسع النطاق في الساحل الغربي لسوريا في مارس 2025، تتابع الصين عن كثب تطورات الوضع، وتعرب عن قلقها العميق إزاء الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين، داعية الأطراف كافة إلى احترام مبدأ الشمولية والانخراط الفوري في حوار جاد.

لقد تجاوزت الاضطرابات في الساحل الغربي السوري نطاق الفوضى المحلية، وتحولت إلى نزاع إقليمي معقد لا يؤثر فقط على مستقبل سوريا، بل يمتد تأثيره إلى مسار العلاقات في الشرق الأوسط برمته، بل وفي النظام الدولي الأوسع، ما يساهم في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية، ويؤدي إلى تدهور الأمن العسكري، وتفاقم أزمة اللاجئين والكوارث الإنسانية، بالإضافة إلى آثار اقتصادية وخيمة.

وبالنسبة للصين، فإن فقدان سوريا يعني مواجهة تحديات متعددة الأبعاد، فتتبادر إلى اتخاذ سلسلة من التدابير من المحاور التالية والتمسك بالمبادئ التالية:

التوازن بين التمسك بالمبادئ وصيانة المصالح

لقد أصبح النزاع الداخلي في سوريا منذ زمن بعيد نزاعًا دوليًا، حيث تشابكت فيه القوى الإقليمية والدولية ذات الخلفيات العرقية والدينية، وتحول إلى ساحة صراع بالوكالة. وفي ظل الأوضاع المأساوية التي تعيشها البلاد، من قصف متواصل وآثار الدمار المنتشرة، تمسكت الصين بموقفها الثابت الداعي إلى ضبط النفس والتهدئة، ورفضت تبني سياسة المواجهة العسكرية المباشرة أو التصعيديّة، مؤكدّة على ضرورة حل الأزمة عبر المسار السياسي.

وقد عززت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة من مستوى مشاركتها في مساعي حل الأزمة السورية، فعينت مبعوثًا خاصًا لقضية سوريا، وقامت بدبلوماسية مكوكية بين دول الشرق الأوسط وجنيف بهدف دفع مسار المصالحة السياسية، ومحاربة الإرهاب، وتقديم المساعدات الإنسانية. كما أكدت بكين على حفاظها على قنوات اتصال مع كلٍّ من حكومة الأسد وبعض أطراف المعارضة، واستقبلتهم في العاصمة الصينية، بما يبرز دورها كوسيط دبلوماسي يسعى إلى تيسير الحوار والتفاوض. وفي مواجهة الفوضى التي نجمت عن احتمال سقوط نظام الأسد، جاء ردّ الصين حذرًا ومتوازنًا، حيث دعت جميع الأطراف إلى تغليب المصلحة العليا للشعب السوري، وشددت على ضرورة التوصل العاجل إلى حل سياسي يحترم سيادة سوريا ووحدة أراضيها، ويسهم في تحقيق تسوية سياسية طويلة الأمد. ويعكس هذا الموقف أولويتين استراتيجيتين للصين: حماية مصالحها في سوريا، والتمسك بمبادئ سياستها الخارجية على نطاق أوسع.

ظلت الصين تحاول تجنب الانخراط المباشر في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط على الدوام. وقد أظهر الموقف القائل إن "مستقبل سوريا يقرره شعبها" اعترافًا ضمنيًا بحقيقة احتمال سقوط نظام الأسد، إلى جانب مرونة الصين في تعديل استراتيجيتها الدبلوماسية وفقًا لمتغيرات الميدان، بما يعكس ما تتمتع به من حكمة سياسية ومرونة تكتيكية. وبما أن الصين تُعدّ قوة كبرى ذات نفوذ إقليمي ودولي، فإن موقفها من هذه القضية لا يقتصر على الحفاظ على صورتها الدولية فحسب، بل يعكس أيضًا رغبتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي واستعدادها للمساهمة في أي حوار يخدم السلام في المنطقة .غير أن تحقيق الأمن والاستقرار في الداخل السوري يبدو أمرًا غير ممكن في الأمد القريب، مما يفرض على الحكومة الصينية في ظل هذا السياق التركيز على التكيّف مع التحولات السريعة في المشهد السياسي السوري، وضمان عدم تضرر استثماراتها هناك، والحفاظ على تأثير مبادرة "الحزام والطريق"، وضمان استمرار المشروعات التي أطلقت في عهد الأسد. كما يتعين عليها الدعوة إلى حماية أمن الأفراد والمنشآت الصينية داخل سوريا، وضمان سير عمل السفارة الصينية.

الموقف المبدئي: الثبات الاستراتيجي في الدفع نحو الحل السياسي

تصر الصين على معارضة التصعيد العسكري، وتدعو إلى حل الخلافات عبر الحوار، وترفض بشكل قاطع حلقة العنف المفرغة "العنف مقابل العنف". وفي المحافل الدولية مثل مجلس الأمن الأممي، أكدت الصين مراراً أن "لا وجود لحل عسكري للأزمة السورية"، داعية جميع الأطراف المتحاربة إلى ضبط النفس إلى أقصى حد. يقوم هذا الموقف على احترام سيادة سوريا - فشعار "مستقبل سوريا يقرره الشعب السوري" ليس مجرد خطاب دبلوماسي، بل هو حجر الزاوية في السياسة الصينية. وهو يعكس الإدراك الواقعي لشرعية حكومة الأسد، ويشير في الوقت ذاته إلى انفتاح الصين على أي تغيير محتمل في النظام، شريطة أن تقوده الإرادة السورية وأن يخدم المصالح الأساسية للشعب. كما تلتزم الصين بمبدأ موازنة مكافحة الإرهاب مع العمل الإنساني، من خلال التمييز الواضح بين القوى الإرهابية والمعارضة السياسية، ودعم التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب مع العمل بنشاط لفتح ممرات إنسانية وضمان وصول المساعدات لتخفيف معاناة المدنيين.

الممارسة الدبلوماسية: من الإعلان إلى الفعل

رفعت الصين مستوى مشاركتها من خلال آليات مؤسسية: فقد مثل تعيين "مبعوث خاص للأزمة السورية" (حالياً الدبلوماسي المخضرم لي هوا شين) ترقية استراتيجية. ويقوم فريق المبعوث بزيارات مكوكية متكررة بين دمشق وموسكو والرياض وطهران وجنيف، منشئاً بذلك "شبكة وساطة صينية فريدة". على المستوى التشغيلي، ابتكرت الصين منصات للحوار: باستقبال وفود الحكومة السورية وممثلي المعارضة المُختَارة (مثل أعضاء "منصة موسكو") بشكل منفصل في بكين، مما وفر مساحة للحوار غير المواجهة. كما عملت على دفع عملية السلام المملوكة للشعب السوري، ودعمت آلية جنيف كقناة رئيسية، وساهمت في اعتماد القرار الأممي رقم 2585 في مجلس الأمن لضمان المساعدات الإنسانية. وبصفتها وسيطاً متعدد الأطراف، تناور الصين بمهارة بين المعسكرات المتعارضة مثل روسيا والولايات المتحدة والسعودية-إيران، متجنبة الانحياز. فعلى سبيل المثال، في القضايا الحساسة مثل تحقيقات الأسلحة الكيميائية، تلتزم الصين بموقف محايد وموضوعي، ساعية لإيجاد أرضية مشتركة.

صيانة المصالح: استراتيجيات المرونة في مواجهة التحديات الواقعية

في مواجهة المشهد السوري المجزأ، تتبنى الصين استراتيجية مزدوجة المسار:

بُعد المصالح الأمنية: تعزيز أنظمة حماية السفارة في سوريا، وإنشاء آليات للاستجابة للطوارئ؛ وإصدار تحذيرات سفر مستمرة؛ وتنظيم عمليات إجلاء للمواطنين (مثل عملية "الشتاء الدافئ" عام 2023 التي أخلت 87 مواطناً عبر لبنان).

بُعد المصالح الاقتصادية: الحفاظ على استمرارية المشاريع القائمة (مثل استئناف العمل في محطة الطاقة الكهروضوئية بدمشق)؛ وتعزيز التعاون في مجالات منخفضة الحساسية (ترميم آثار تدمر)؛ واستكشاف آليات تسوية تجارية لتجاوز العقوبات الدولية.

بُعد المصالح الاستراتيجية: الحفاظ على حضور "مبادرة الحزام والطريق" (ضمان عمل ميناء طرطوس)؛ وتوسيع العلاقات مع الفصائل المختلفة (الحفاظ على اتصالات مع الإدارة الكردية الذاتية)؛ والوقاية من مخاطر الاستثمار الناتجة عن الفراغ السلطوي.

الحكمة الاستراتيجية: فن الموازنة الديناميكية

تكشف السياسة الصينية عن منطق جدلي فريد:

مرونة المبادئ: في إطار التمسك بمبدأ عدم التدخل، تنتهج دبلوماسية مرنة تقوم على "دفع للحوار لا للتغيير، والوساطة للسلام دون فرض حلول".

الإدارة المرنة للمصالح: تقبل واقع محدودية المكاسب الاقتصادية قصيرة المدى (بلغ حجم التبادل التجاري الصيني-السوري 320 مليون دولار فقط عام 2022)، مع التركيز على الحفاظ على الوجود الاستراتيجي (حماية البنية التحتية للاتصالات، ووظائف الموانئ)، وخلق "ضمان سياسي" عبر التواصل مع المعارضة.

تشكيل الصورة بدقة: من خلال تقديم مساعدات إنسانية تراكمية (قيمتها 800 مليون يوان صيني)، ومساعدات لترميم متحف دمشق الوطني، لتعزيز صورة دولة مسؤولة.

الاحتجاج الحازم و انتهاج سياسة "عدم التسامح مطلقًا" تجاه الإرهاب

عقب سقوط نظام الأسد، أكدت الحكومة الصينية أنّ سوريا "ستحول دون استغلال القوى الإرهابية للوضع لإثارة الفوضى، وستساعد سوريا في صون سيادتها واستعادة الاستقرار". وفي الوقت ذاته، أعربت الصين عن مخاوفها من احتمال عودة الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية إلى الظهور، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على أمن المنطقة برمتها ويهدد المصالح الصينية هناك. كما أن تداخل المصالح بين الجماعات المسلحة المدعومة خارجيًا قد يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية جديدة، ويُدخل البلاد في حالة من عدم اليقين. ومن هنا شددت الصين مرارًا على أن سوريا المستقبل يجب أن تقف موقفًا صارمًا ضد جميع أشكال الإرهاب والتطرف، مجددة تأكيدها على أنّ خطها الأحمر المتمثل في "عدم التسامح مطلقًا" مع الإرهاب لن يتغير مهما كانت تطورات الأوضاع الداخلية السورية.

وفي 10 فبراير، أشار السفير الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة فُو تْسُونغ خلال اجتماع أممي لمكافحة الإرهاب إلى أنّ الأنشطة الإرهابية تشهد اتجاهًا تصاعديًا، وأن التهديدات التي تواجهها الأسرة الدولية لا تزال معقدة وخطيرة، لاسيما في ظل التغيرات الحادة التي طرأت مؤخرًا على الوضع في سوريا، مما قد يتيح للتنظيمات الإرهابية استغلال الفوضى للتوسع والنمو، بل وقد تستولي على مخازن أسلحة. وفي 12 فبراير، أعاد السفير فُو التأكيد على أنّه لا يجوز أن تصبح سوريا ملاذًا آمنًا للإرهابيين، لافتًا إلى أن العدد الكبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المقيمين لفترة طويلة في سوريا يشكل تهديدًا أمنيًا خطيرًا .وفي 18 فبراير، تقدمت بعض الدول)يُعتقد على نطاق واسع أنّها الولايات المتحدة وحلفاؤها(خلال جلسة مجلس الأمن بمقترح يقضي برفع العقوبات المفروضة على "هيئة تحرير الشام" وبعض قياداتها في سوريا، بدعوى أنّها "لعبت دورًا معينًا في عمليات مكافحة الإرهاب". غير أنّ هذا المقترح قوبل برفض صارم من جانب وزارة الخارجية الصينية والسفير فُو، حيث أكدت الصين أنّ شروط رفع العقوبات المفروضة بموجب لجنة العقوبات 1267 لم تتوافر بعد، وأبدت تحفظًا شديدًا على ذلك، مطالبة الحكومة السورية الجديدة باتخاذ إجراءات ملموسة للاستجابة لمخاوف المجتمع الدولي، ومنه الصين بشأن مكافحة الإرهاب. ومنذ تولي الرئيس الجديد شراح السلطة في فبراير من هذا العام، عقد أول لقاء رسمي مع السفير الصيني في دمشق، وأرسل إشارات إيجابية إلى بكين، حيث قال: "أشعر بالتعاطف معهم)في إشارة إلى حركة تركستان الشرقية الإسلامية ،(لكن معركتهم ضد الصين ليست معركتنا"، في محاولة للتنصل من أي علاقة بهم. إلا أنّ هذا الموقف لم يبدد المخاوف الصينية، خاصة بعد ترقية عدد من العناصر الإسلامية المتشددة داخل الحكومة الانتقالية السورية، من بينهم ستة من قيادات "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية". وقد أعربت الصين عن قلقها البالغ إزاء ذلك، وحثّت سوريا على الوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب، ومنع الإرهابيين من استغلال أراضيها لتهديد أمن الدول الأخرى، وأكدت ضرورة مكافحة جميع التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، بما في ذلك "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية".

لم يقتصر دور عناصر تنظيم "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية" الإرهابي على المشاركة في الإطاحة بنظام الأسد جنبًا إلى جنب مع "هيئة تحرير الشام"، بل تورطوا أيضًا في أعمال تعذيب وقتل المدنيين في المناطق الساحلية. ورغم أن نطاق نشاطهم كان في السابق محصورًا في محافظة إدلب ومحيطها، إلا أن هؤلاء المقاتلين الإرهابيين باتوا، مع تغير الأوضاع في سوريا، ينتشرون في جميع أنحاء البلاد، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للشعب السوري وللسلام الإقليمي والدولي، لا سيما بعد أن أعلن قادة التنظيم صراحة خططهم المستقبلية لاستهداف الصين. وفي ظل هذا الوضع، تواصل الحكومة الصينية من جهة دعمها الثابت لوحدة الأراضي السورية ورفضها المؤامرات الهادفة إلى تقسيم البلاد، داعية إلى احترام مبدأ "الحل السياسي الداخلي". ومن جهة أخرى، تتوخى الحذر من الخطر الذي يمثله الإرهاب داخل سوريا، وخاصة تنظيم "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية"، على أمن الصين، مما يجعل مكافحة الإرهاب على رأس أولوياتها في سوريا، ويقتضي تعزيز التعاون مع أطراف المعارضة السورية والدول المجاورة لضمان عدم تحول الأراضي السورية إلى مصدر تهديد للأمن القومي الصيني.

وفي الوقت نفسه، فإن تركيا، الداعم الأبرز لفصائل المعارضة المسلحة المناهضة للأسد، اتخذت سلسلة من الخطوات السياسية لتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى، من بينها إنشاء "منظمة الدول التركية". وهو ما يستدعي من الصين متابعة تحركات أنقرة عن كثب والتأهب لمواجهة أي أزمة محتملة في العلاقات الصينية-التركية نتيجة لهذه التطورات.

علاوة على ذلك، ينبغي على الصين تكثيف مشاوراتها الأمنية ومكافحة الإرهاب مع إيران وروسيا ودول آسيا الوسطى، ولا سيما طاجيكستان، وتوسيع استثماراتها في البنية التحتية في هذه المنطقة، فضلًا عن بناء منصات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع إيران وباكستان وروسيا في إطار مبادرات مثل "الحزام والطريق" و"الأمن والتنمية العالميين". ويهدف ذلك إلى تعزيز التنمية والازدهار في محيط الصين الإقليمي، ومعالجة جذور التطرف والإرهاب، وإضعاف التهديدات الأمنية التي يمثلها تنظيم "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية".

وفي سياق متصل، يمكن للصين استخدام قوتها الناعمة مثل مشروعات البنية التحتية كوسيلة للضغط على حكومة شَرَّاح من أجل معالجة مشكلة هذا التنظيم بشكل جذري. فمع دخول سوريا مرحلة إعادة الإعمار، تُعد الصين، بفضل خبرتها العالمية في مجال البناء والبنية التحتية، شريكًا لا غنى عنه بالنسبة لدمشق. كما أن لدى الصين القدرة والإرادة للقيام بدور بنّاء في ضمان سير عمل مؤسسات الدولة السورية واستعادة الاستقرار الداخلي.

وأخيرًا، قد تستفيد الصين من تجربتها السابقة في التعامل مع حركة طالبان في أفغانستان، حيث حافظت قبل انسحاب الولايات المتحدة على قنوات اتصال مفتوحة معها، وهو نهج براغماتي ساعد بكين في حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة من أي استهداف. واليوم، يمكن تبني سياسة مشابهة تجاه سوريا، من خلال إيجاد سبل للتواصل مع الأطراف الفاعلة التي قد تلعب أدوارًا مؤثرة في مستقبل البلاد، بما في ذلك فصائل المعارضة.

المضي قدمًا في تعزيز مواءمة مبادرة "الحزام والطريق" مع جهود إعادة الإعمار في سوريا

على الرغم من أن مستقبل العلاقات بين الحكومة الصينية والحكومة السورية الجديدة لا يزال غير واضح المعالم، فإن حضور العنصر الصيني في مسار التنمية الاقتصادية السورية يعدّ حقيقة لا جدال فيها. فقد سعى الرئيس السابق بشار الأسد جاهدًا إلى جذب الصين للمشاركة في خطط إعادة إعمار البلاد، ويُعدّ عقد استيراد البنية التحتية للاتصالات بقيمة 30 مليون دولار خير دليل على ذلك. ورغم أنّ الحكومة الصينية لم تعترف قطّ بسلطة المعارضة في إدلب قبل سقوط الأسد، إلا أنّ ذلك لم يمنع الشركات الصينية – وأغلبها شركات خاصة – من استغلال الطلب الكبير في تلك المنطقة على السلع منخفضة التكلفة والانخراط في النشاط التجاري. ففي عام 2022، كانت الصين المورّد الأساسي لعشرة من أصل سبعة عشر سلعة أساسية لمخيمات اللاجئين في إدلب مثل المياه المعبأة والألواح الشمسية والأجهزة المنزلية وقطع غيار الاتصالات.

وفي الوقت الراهن، لا تزال الأوضاع في سوريا تتسم بعدم الاستقرار، إلا أنّ دور الصين في إعادة إعمار سوريا باعتبارها عقدة محورية ضمن مبادرة "الحزام والطريق" يمثل مزيجًا من المخاطر والفرص. ومع ذلك، فإن الصين لن تتوقف عن المضي في مسار المبادرة، متمسكة بمبدأ احترام حق كل دولة في اختيار مسارها التنموي، ومتبنية نهجًا يضع قضايا معيشة الشعوب في صميم أولوياته.

أولًا، يتعين على الصين التعاون مع دول الخليج العربي ذات المصالح المتوافقة في مجالي الاستقرار وإعادة الإعمار، للدخول بشكل مشترك إلى سوق إعادة الإعمار السوري. فالعلاقات بين الصين ودول الخليج تشهد تناميًا ملحوظًا في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار في البنية التحتية، وهو ما يمكّن الجانبين من لعب دور حيوي في إعادة إعمار سوريا في مرحلة ما بعد الأسد.

ثانيًا، ومن خلال إجراء دراسات وبحوث معمقة، ستواصل الصين التزامها باتباع نهج تدريجي في تنفيذ المشروعات ذات الصلة، مع التركيز على البنية التحتية باعتبارها الركيزة الأساسية، وتشجيع الشركات الصينية على إجراء تقييمات شاملة للمخاطر قبل الانخراط في عمليات إعادة الإعمار، مع ضمان توفير دعم قوي وموثوق للشركات الرائدة في هذا المسار.

وعلاوة على ذلك، تبقى قضية أمن الأفراد على رأس أولويات الشركات الصينية العاملة في سوريا، مما يستلزم التنسيق مع السلطات السورية وشركات الأمن لتوفير خدمات أمنية موثوقة، وإنشاء آلية للاجتماعات التنسيقية بين مختلف الأطراف السورية والصينية. كما يُعدّ تأسيس غرفة تجارية للشركات الصينية خطوة عملية لتوفير خدمات الترجمة والاستشارات وإدارة الأعمال والخدمات القانونية، بما يسهل نشاط الشركات في السوق السوري. وإلى جانب ذلك، يمكن للحكومتين الصينية والسورية إنشاء آلية عمل مشتركة موجهة لدعم الشركات الصينية، من خلال عقد اجتماعات دورية لتبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والمشروعات، ومساعدة هذه الشركات على تجاوز التحديات والعقبات التي قد تواجهها في نشاطها الاستثماري بسوريا.

إن الإصرار على مواءمة مبادرة "الحزام والطريق" مع جهود إعادة إعمار سوريا لا يجسّد فقط استمرار دعم الصين ومساندتها للشعب السوري، بل يعبّر أيضًا عن العزم الراسخ للصين على الاضطلاع بمسؤولياتها كقوة كبرى في إطار دبلوماسيتها الشاملة وانفتاحها المتعدد الأبعاد، من خلال جعل المبادرة رافعة لجولة جديدة من العولمة وتعزيز التنمية المشتركة.

6. المقارنة بين السياسة الصينية مع الروسية والأمريكية تجاه سوريا

لا يمكن فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه سوريا بمعزل عن سياسات القوى الكبرى الأخرى كما لا تُفهم السياسة الخارجية في فراغ، بل في سياق التفاعلات بين القوى الكبرى، وهو ما يفرض مقاربة مقارنة لفهم موقع الصين بين الفاعلين الآخرين في الساحة السورية، وكذلك لفهم استمرارية أو تغير أنماطها في نزاعات مشابهة.

جدول المقارنة

البُعد	الصين	روسيا	الولايات المتحدة
الموقف في مجلس الأمن	استخدمت الفيتو 16 مرة (2011–2024) لحماية النظام السوري	استخدمت الفيتو أكثر من 17 مرة	دفعت بمشاريع قرارات للتدخل/العقوبات، عارضتها الصين وروسيا
الانخراط العسكري	غياب تام للتدخل العسكري المباشر، رفض القوة الصلبة	تدخل عسكري مباشر منذ 2015 (قواعد حميميم وطرطوس، قوات جوية وبرية)	وجود عسكري في الشمال الشرقي ودعم الفصائل المسلحة والمعارضة
الأدوات الاقتصادية	مساعدات إنسانية + خطط لإعادة الإعمار (2 مليار دولار)	عقود طاقة وبنية تحتية واسعة النطاق	عقوبات اقتصادية مشددة (قانون قيصر 2019)
الأهداف المعلنة	الحفاظ على السيادة وعدم التدخل، منع تصدير الإرهاب (الإيغور)	حماية النظام الحليف وضمان النفوذ الاستراتيجي	إسقاط النظام أو إضعافه، مكافحة داعش، ضمان أمن الحلفاء
النموذج العام	براغماتية حذرة (فيتو + دبلوماسية + استثمارات انتقائية)	قوة صلبة مع دبلوماسية داعمة	قوة صلبة + عقوبات اقتصادية

يمكن الملاحظة من خلال المقارنة السابقة أن الصين تمثل موقعًا وسطًا بين الانخراط الروسي المكثف والمواجهة الأمريكية المباشرة. تختلف عن واشنطن بمبدئها الثابت "عدم التدخل"، وعن موسكو بغياب القوة العسكرية. يكشف ذلك عن توجه صيني يقوم على الموازنة بين المبادئ (السيادة) والمصالح (الأمن والاقتصاد)، مع اعتماد براغماتية محسوبة لتفادي المخاطر الميدانية.

هذا يوضح أن السلوك الصيني في سوريا ليس انعزاليًا بل براغماتيًا محسوبًا، يقوم على حماية المبادئ المعلنة (السيادة، عدم التدخل) مع تأمين مصالح استراتيجية (الطاقة، مكافحة الإرهاب، الحزام والطريق).

7. السيناريوهات المستقبلية للسياسة الصينية في سوريا

تواجه السياسة الصينية في سوريا، في ظل تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي المستمرة، مفترق طرق حاسم. لا تزال سوريا، رغم تراجع حدة القتال، ساحة للتنافس الجيوسياسي وتمثل تحدياً كبيراً للقوى الخارجية الفاعلة. بالنسبة للصين، التي تتبنى تقليدياً سياسة خارجية قائمة على مبدأ "عدم التدخل" و"احترام السيادة"، مع التركيز المتزايد على المصالح الاقتصادية والأمنية، فإن مستقبل دورها في سوريا يحتمل عدة مسارات رئيسية يمكن تحليلها بناءً على تطورات متداخلة:

- السيناريو الأول: تعزيز الحضور من خلال إعادة الإعمار ودمج مبادرة الحزام والطريق

يمثل هذا السيناريو الطموح الأكثر توافقاً مع الخطاب الصيني الرسمي والمصالح الاقتصادية الطويلة الأجل لبكين. ستركز الصين هنا على:

الاستثمار في البنية التحتية الحيوية: التوسع في مشاريع إعادة بناء الموانئ (مثل ميناء طرطوس)، والطرق الرئيسية (ربط الساحل بالداخل والحدود العراقية)، ومحطات الطاقة (الطاقة الشمسية تحديداً لمواجهة النقص الحاد)، وشبكات الاتصالات (خاصة الجيل الخامس). ستقدم الشركات الصينية عروضها التنافسية مع ضمانات سياسية ومالية من الحكومة.

ربط المشاريع السورية بمبادرة الحزام والطريق (BRI): ستعمل بكين على دمج سوريا بشكل أعمق في الشبكة اللوجستية للطريق البحري. قد يشمل ذلك تطوير موانئ سورية كمراكز إقليمية للتوزيع، وإنشاء مناطق صناعية خاصة قريبة من الموانئ تستهدف التصدير، وتسهيل حركة البضائع الصينية عبر سوريا إلى الأسواق المجاورة مثل العراق ولبنان. ويوضح تطور حجم التبادل التجاري بين الصين وسوريا من عام 2011 إلى عام 2023، مع إبراز الاتجاه العام للانخفاض خلال سنوات الحرب والأرقام التي بقيت دون 500 مليون دولار سنويًا:

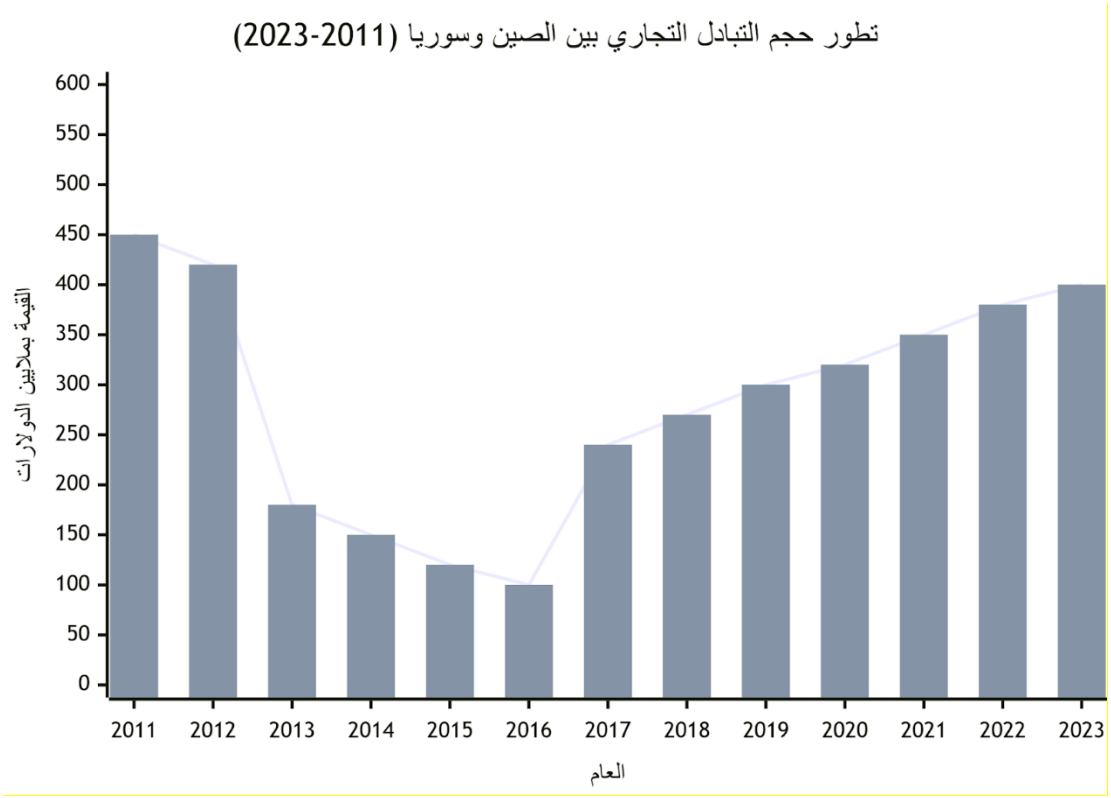

الاستفادة من الموارد السورية: استئناف وتوسيع التعاون في قطاع النفط والغاز، وإن كان ذلك سيتطلب تجاوز العقبات الأمنية والقانونية (مثل العقوبات الغربية). قد تشمل مجالات أخرى الزراعة والأسمدة والفوسفات.

الدبلوماسية الاقتصادية المكثفة: تكثيف الزيارات الرسمية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين، وعقد منتديات استثمارية مشتركة، وتقديم حزم مساعدات وقروض ميسرة (رغم تحفظ الصين تاريخياً على الديون غير المستدامة). ستركز الدبلوماسية على إقناع النظام السوري بخلق بيئة قانونية واستثمارية أكثر جاذبية وأماناً.

التحديات الرئيسية: ستواجه هذا السيناريو عقبات جسيمة، أبرزها: استمرار عدم الاستقرار الأمني في مناطق واسعة، العقوبات الغربية الصارمة (خاصة قانون قيصر) التي تثني الشركات الدولية وتجعل التعاملات المالية مع سوريا معقدة وخطيرة، درجة الفساد والضعف المؤسسي داخل النظام السوري، وعدم توفر الضمانات الكافية لحماية الاستثمارات الكبيرة.

- السيناريو الثاني: احتواء المخاطر والانكفاء النسبي في ظل استمرار الفوضى

إذا تفاقمت الأوضاع الأمنية (عودة التمردات المحلية، تمدد التنظيمات الإرهابية، تصاعد الاشتباكات بين القوى المحلية والإقليمية) أو إذا استمرت العقوبات الغربية في عزل الاقتصاد السوري بشكل كبير، فمن المرجح أن تتبنى الصين سياسة أكثر تحفظاً:

الحد من الانكشاف الاقتصادي: ستقلص بكين طموحاتها الاستثمارية الكبرى وتحد من حجم استثماراتها المباشرة. ستتحول من المشاريع الكبرى إلى مشاريع أصغر حجماً وأقل خطورة، وربما تتركز في مناطق محددة خاضعة بشكل كامل لسيطرة النظام (مثل الساحل).

التركيز على المساعدات الإنسانية والتنموية المحدودة: ستواصل تقديم المساعدات الطبية والغذائية وبعض مشاريع البنية التحتية الصغيرة (مثل المستوصفات أو المدارس) التي تحقق أهدافاً إنسانية ودعائية (كصورة الصين كداعم للاستقرار) دون مخاطرة مالية كبيرة.

الحفاظ على العلاقات السياسية والدبلوماسية: ستستمر في دعم النظام السوري دبلوماسياً في المحافل الدولية (مثل مجلس الأمن) وستعارض العقوبات الغربية، لكن دون دفع ثمن سياسي أو اقتصادي باهظ.

إدارة المصالح الأمنية الأساسية: ستظل تركز على منع سوريا من أن تصبح قاعدة لتهديدات تستهدف أمنها القومي، خاصة تمرد الإيغور أو انتشار التطرف الذي قد يؤثر على مصالحها. قد يتضمن ذلك تعاوناً أمنياً واستخباراتياً محدوداً ومباشراً مع النظام.

كما يكون المحرك الأساسي حماية المصالح الصينية من الخسائر الكبيرة في بيئة عالية المخاطر مع الحفاظ على موطئ قدم سياسي ودبلوماسي يمكن تفعيله في حال تحسن الظروف لاحقاً. سيكون شعارها "الحد الأدنى من الالتزام، الحد الأدنى من المخاطرة".

- السيناريو الثالث: تكثيف المحور الصيني-الروسي كركيزة للنفوذ

في هذا السيناريو، تستثمر بكين وموسكو بشكل أعمق في تحالفهما الاستراتيجي في سوريا لتعزيز موقفهما المشترك ومواجهة النفوذ الغربي (الأمريكي والأوروبي بشكل أساسي):

التنسيق السياسي المشدد: تعزيز التنسيق بين الدبلوماسيتين الصينية والروسية في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لدعم مواقف النظام السوري وعرقلة المبادرات الغربية. تقديم رؤية بديلة للحل السياسي تخدم استمرارية النظام.

التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك: تطوير مشاريع استثمارية مشتركة، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية الحيوية، توزع فيها المخاطر والاستثمارات بين البلدين. يمكن أن تشمل إنشاء صندوق استثماري خاص بسوريا أو آليات تمويل مشتركة تحاول تجاوز العقوبات. تنسيق الجهود لإعادة إعمار القطاعات التي يسيطر عليها النظام.

التعاون الأمني والعسكري المتقدم (غير المباشر غالباً): بينما تبقى روسيا اللاعب العسكري الأبرز، يمكن للصين تعزيز هذا الدور من خلال:

- تقديم معدات غير قاتلة أو أنظمة مراقبة واتصالات متطورة للنظام السوري وللحليف الروسي.
- تعزيز التدريب المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات المشتركة (كالجماعات المتطرفة).
- تنسيق المواقف تجاه الوجود العسكري التركي والأمريكي في سوريا.
- إجراء مناورات بحرية مشتركة في المياه السورية أو القريبة منها كإشارة على الوجود والقوة.
- بناء تحالفات إقليمية أوسع: العمل مع روسيا على جذب دول إقليمية أخرى (مثل إيران بشكل غير مباشر، وبعض دول الخليج تدريجياً) نحو رؤيتهما لمستقبل سوريا، وتقديم حوافز اقتصادية لتحقيق ذلك.

الهدف الاستراتيجي: تحويل سوريا إلى نموذج لنظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تتعاون قوى غير غربية لفرض حلول وتأمين مصالحها في منطقة حيوية، مع تقليص هيمنة الغرب. يصبح التعاون الصيني-الروسي هو المحرك الأساسي بدلاً من المبادرات الصينية المنفردة.

تفاعل السيناريوهات والعوامل الحاسمة

من المرجح ألا يسير مسار السياسة الصينية في سوريا بشكل حصري وفق أحد هذه السيناريوهات الثلاثة. بدلاً من ذلك، قد نشهد مزيجاً منها يتطور بشكل ديناميكي:

قد تبدأ الصين بالسيناريو الأول (الإعمار) لكن تصطدم بعقود الواقع (السيناريو الثاني - المخاطر)، مما يدفعها للتعاون الوثيق مع روسيا (السيناريو الثالث) لتحقيق جزء من أهدافها.

قد تتبنى نهجاً مزدوجاً: انخراط اقتصادي محدود ومحسوب المخاطر (سيناريو 2) في معظم أنحاء سوريا، مع تكثيف التعاون مع روسيا (سيناريو 3) في مناطق استراتيجية محددة (مثل الساحل وحول الموانئ).

العوامل الحاسمة التي ستحدد أي السيناريوهات سيطغى تشمل:

الاستقرار الأمني الداخلي في سوريا: مدى قدرة النظام وحلفائه على فرض سيطرة فعلية وأمن مستقر، خاصة خارج المناطق الساحلية.

تطور الموقف الدولي والإقليمي: استمرار أو تخفيف العقوبات الغربية (خاصة قانون قيصر)، مستوى وطبيعة الوجود العسكري الأمريكي/التركي، وموقف الدول العربية (خاصة الخليجية) تجاه إعادة الإعمار والتطبيع مع النظام.

تطور العلاقة الاستراتيجية الصينية-الروسية: مدى قدرتهما على التنسيق الفعّال وتقاسم الأعباء والفوائد في سوريا في ظل التحديات العالمية الأوسع.

الأولويات الاقتصادية الصينية الداخلية: درجة استعداد بكين لتحمل مخاطر مالية وسياسية كبيرة في سوريا مقارنة بفرص الاستثمار في مناطق أخرى من العالم أو في الداخل، خاصة في ظل أي تباطؤ اقتصادي.

فعالية الضغط الغربي: نجاح العقوبات وضغوط العزلة في عرقلة إعادة الإعمار التي يقودها النظام وحلفاؤه.

باختصار، ستواصل الصين السعي لتحقيق أهدافها في سوريا – دعم حليف، تعزيز النفوذ، حماية المصالح الأمنية، وإيجاد فرص اقتصادية – لكن وسائلها ودرجة انخراطها ستتأرجح بين طموح إعادة الإعمار عبر الحزام والطريق، وحذر الاحتواء في وجه المخاطر، والاعتماد على المحور الاستراتيجي مع روسيا كأداة رئيسية لموازنة القوى. القرار النهائي سيكون محصلة لحساب دقيق للمخاطر مقابل المنافع في بيئة سورية وإقليمية لا تزال هشة ومتقلبة.

الخاتمة

يُحدث الوضع في سوريا تأثيرات عميقة على المشهدين الإقليمي والدولي، كما يفرض على الصين تداعيات معقدة متعددة الأبعاد، وإن السياسة الصينية تجاه الأزمة السورية تتسم بقدر كبير من البراغماتية والمرونة، فهي تحرص على تجنب الانخراط العسكري المباشر مع الالتزام بمبدأ الحل السياسي للأزمات. فعلى صعيد التعاون الاقتصادي، ستسعى الصين، في إطار ضمان الأمن، إلى الدفع قدماً بمبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط؛ أما في المجال الأمني، فستعمل على تعزيز آليات الرقابة والإدارة لمواجهة التهديدات الناجمة عن القوى المتطرفة والإرهابية بشكل فعّال، وكما تولي بكين أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب، لا سيما في ظل تنامي التهديدات الناجمة عن تنظيمات مثل "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية"، لما لذلك من انعكاسات على أمنها القومي. وفي المجال الدبلوماسي، ستتمسك الصين بموقف عادل يدعو إلى الحل السلمي للأزمة السورية، بما يجسد صورة الصين كقوة كبرى تتحمل مسؤولياتها. ومن خلال هذه الإجراءات العملية، ستضطلع الصين بدورها المنوط بها في قضية سوريا، لتكتب فصلاً مميزاً في الدبلوماسية الكبرى، وتدفع بالعلاقات الدولية نحو مزيد من العدالة والإنصاف. ومع ذلك، تواجه الصين تحديات متزايدة نتيجة التنافس الجيوسياسي والتعقيدات الأمنية، وهو ما يتطلب منها اعتماد سياسات أكثر ديناميكية توازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية، وتكثيف التعاون متعدد الأطراف لضمان استقرار سوريا والمنطقة بأسرها.

قائمة المصادروالمراجع

المراجع بالإنجليزية:

1、 Zreik, M. & Zhao, C. (2022). Chinese presence in the Eastern Mediterranean: Evidence from Syria. BRIQ: Belt & Road Initiative .Quarterly, 4(1):72–89

2、 Akil, S. & Shaar, K. (2021). The Red Dragon in the Land of Jasmine: An Overview of China's Role in the Syrian Conflict. OPC .Center

3、 .Ghiselli, M. (2023). Exploiting China's Rise: Syria's Strategic Narrative and China's Participation in Middle Eastern Politics .Global Policy

4、 Zhang, X. & Dai, J. (2020). China's Involvement in Syria's Postwar Reconstruction. China Quarterly of International Strategic .Studies, 6(3):267–285

5、 .Peña, A. (2022). China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East. Cambridge Review of International Affairs

6、 .Hu, R. (2022). The Belt and Road Initiative: China's new role in the Middle East. International Political Sociology

7、 .Ganchev, I. (2023). The belt and road initiative ten years on: China and the Middle East in a changing geopolitical landscape .Middle East Council on Global Affairs

8、 Yuan, Y., Wang, Y., Zhang, Y. (2024). Evolution of China's interaction with Middle Eastern countries under the belt and road .initiative

9、 Khanal, S. & Zhang, H. (2023). Ten years of China's belt and road initiative: a bibliometric analysis. Journal of Chinese Political .Science

10、 LaForgia, R. et al. (2017). Analysing the Asian Infrastructure Investment Bank for Soft Power Opportunities. Journal of .Contemporary China

11、 .Buckley, P. J. (2020). China's Belt and Road Initiative and the COVID-19 crisis. Journal of International Business Policy

12、 .Dutta, A. (2020). Introduction to China's digital silk road. Asia Policy

13、 .El Kadu, T. H. (2019). The Promise and Peril of the Digital Silk Road. Chatham House Briefing

14、 Rudakova, E. et al. (2021). Economic prospects of the Russian .Chinese partnership... (Logistics & Silk Road)

15、 .Rai, M. S. (2022). International institutions and power politics in the context of Chinese Belt and Road Initiative

16、 .Wu, B. (2025). The Influence of Establishing Belt and Road Node Cities... digital finance

17、 .Chong, A. & Pham, Q. M. (eds., 2020). Critical Reflections on China's Belt and Road Initiative

18、 .Hillman, E. (2020). The Emperor's New Road: China and the Project of the Century. Yale University Press

19、 Arifon, O. et al. (2019). Comparing Chinese and European Discourses regarding the Belt and Road Initiative. Revue française .des sciences de l'information et de la communication

20、 .Weiss, J. C. (2014). Powerful Patriots: Nationalist Protest in China's Foreign Relations. Oxford Univ. Press

المراجع بالعربية:

1. العساف، أحمد. (2021). الدبلوماسية الصينية تجاه الأزمة السورية: قراءة تحليلية. (منشورة في دورية عربية أكاديمية).
2. الشمري، عبد الرحمن. (2022). الحزام والطريق وسوريا: التحديات والفرص. مجلة دراسات سياسات الخليج.
3. جيشّلي، ناصر. (2023). تجربة الصين في إعادة الإعمار: سوريا كمحطة استراتيجية. مجلة السياسة الدولية العربية.
4. الزرعق، محمد. (2022). الحضور الصيني في شرق البحر المتوسط وسوريا. BRIQ، مقال مترجم للعربية. briqjournal.com
5. زعتر، كمال. (2023). مستقبل العلاقات الصينية السورية بعد 2025: توجهات واستراتيجيات. مجلة العلاقات الدولية.
6. جمال واكيم. (صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية للأزمة).بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
7. د. وليد عبد الحي. (محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية).الدوحة: مركز الجزيرة، 3 أبريل 2012.
8. فريق الأزمات العربي.(الأزمة السورية: إستراتيجية الخروج). مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد98، 2022.
9. مرزوق نبيل. (العقوبات الاقتصادية خندق بطيئ للنظام السوري). مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/ar/repo.l/all، موعد الإطلاع: 2025.8.16
10. محمد سالم. (نظرة على السياسة الصينية تجاه القضية السورية ومستقبلها).https://sydialogue.org/

المراجع بالصينية:

1.**外交部**：**呼吁叙利**亚有关方面立即停止武装冲突和敌对行动，

https://cn.chinadaily.com.cn/a/202503/10/WS67cec3aba310510f19eeac98.html，访问日期：2025**年**9**月**1**日**

2. **叙利**亚西部冲突致逾千人身亡:**政**权更迭 3 **个月后**，**国内局**势仍面临巨大考验,**解放日**报/2025 **年**/3 **月**/10 **日**/**第** 012 **版**，**国**际·专题，访问日期：2025**年**8**月**28**日**。

3.**王毅**阐述中方对当前叙利亚局势的看法，https://www.mfa.gov.cn/，访问日期：2025**年**8**月**15**日**。

1 "مجدداً.. اشتباكات في اللاذقية وحملة أمنية موسعة"، العربية، 4/3/2025

2 "من الاشتباكات إلى التحقيقات.. شهر على الأحداث الدامية في الساحل السوري"،العربي، 7/4/2025